بطلب من البحرين والمملكة المتحدة.. مجلس الأمن يعقد اجتماعا طارئا على خلفية هجمات مليشيات الحوثي الإرهابية ضد السعودية

على خلفية التصعيد العسكري في اليمن والهجمات الإرهابية من قبل مليشيات الحوثي ضد المملكة العربية السعودية وأمن الملاحة في المنطقة، قامت مملكة البحرين والمملكة المتحدة بطلب عقد اجتماع طارئ بمجلس مجلس الأمن، بمشاركة كل من المملكة العربية السعودية الشقيقة والجمهورية اليمنية الشقيقة، حيث تناول الاجتماع الاعتداءات الإرهابية التي شنتها المليشيات الحوثية الإرهابية بالصواريخ على المملكة العربية السعودية الشقيقة يوم الثلاثاء الموافق 7 سبتمبر 2026، فضلاً عن التصعيد العسكري الخطير في اليمن، في أعقاب استيلاء الحوثيين على مدينة المخا الساحلية المطلة على البحر الأحمر، القريبة من مضيق باب المندب.

وخلال الجلسة الطارئة أعرب السفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بنيويورك عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين اعتداءات المليشيات الحوثية الإرهابية التي استهدفت أعيانا مدنية في كل من أبها، وخميس مشيط، وجازان، ونجران، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

كما أكد المندوب الدائم أن تمادي المليشيات الحوثية الإرهابية في استهداف أمن الملاحة وتهديد حرية الملاحة البحرية يشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي وتهديدا مباشرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، محذراً من إمعان هذه المليشيات في التحايل على نظام الجزاءات الأممي.

كما ألقى المندوب الدائم لمملكة البحرين بياناً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ضوء ترؤس مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لأعمال مجلس التعاون، حيث أدان البيان الخليجي، بأشد العبارات، الهجمات الإرهابية التي شنتها المليشيات الحوثية على المملكة العربية السعودية الشقيقة، وجدد البيان وقوف مجلس التعاون التام وتضامنه الكامل مع السعودية في مواجهة كل ما يهدد أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، كما أدان البيان الخليجي استمرار المليشيات الحوثية في استهداف أمن الملاحة وتهديد حرية الملاحة البحرية.

من جانب آخر، شدد البيان الخليجي على ضرورة اضطلاع المجتمع الدوَلي، ولا سيما مجلس الأمن، بمسؤولياته في اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها وداعميها، وضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في مقدمتها القرار 2216.

○ السفير جمال الرويعي خلال الجلسة الطارئة

وزراء شؤون البلديات بدول التعاون يبحثون خطة العمل البلدي الخليجي للأعوام 2024-2030

في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ترأس المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة الاجتماع التاسع والعشرين للوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد في مملكة البحرين، بمشاركة الوزراء والمسؤولين المعنيين بالشؤون البلدية في دول المجلس، بحضور جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي مستهل الاجتماع رحب الوزير بالوزراء المعنيين بشؤون البلديات المشاركين، مؤكداً أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تولي اهتماماً كبيراً لتطوير العمل البلدي وتعزيز منظومته، بما يواكب أهداف التنمية المستدامة، ويدعم جهود التطوير الحضري، ويسهم في رفع مستوى الخدمات لأفراد المجتمع.

وأشار إلى أن الاجتماع يجسد اهتمام دول مجلس التعاون بتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات في مجال العمل البلدي، وتطوير أفضل الممارسات والخدمات البلدية، بما يعزز التكامل بين دول المجلس، ويرفع كفاءة المنظومة البلدية وقدرتها على مواكبة المتغيرات والتحديات المستقبلية.

وأوضح أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم تتطلب مواصلة تطوير قطاع الخدمات البلدية وتعزيز كفاءته، بما يدعم استدامة المدن ويعزز جودة الحياة.

ولفت إلى أهمية تطوير التشريعات وآليات الرقابة البلدية، وإعداد الأدلة الاسترشادية للتشريعات البلدية الناجحة، والممارسات البلدية الناجحة، بما يسهم في تمكين الأجهزة البلدية من مواكبة المتغيرات وتعزيز كفاءة الأداء، إلى جانب مواصلة تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين دول المجلس.

وفي هذا الإطار أكد حرص مملكة البحرين على الإسهام الفاعل في مسيرة العمل الخليجي المشترك من خلال المبادرات والمشاريع التي تتبناها، من بينها دليل الاشتراطات الخضراء بدول مجلس التعاون، ودليل تنظيم المباني بدول مجلس التعاون، إلى جانب عدد من المبادرات الأخرى التي تنسجم مع أهداف خطة العمل البلدي الخليجي المشترك، وتدعم جهود دول المجلس نحو تعزيز الاستدامة وتطوير البيئة الحضرية.

وأعرب عن خالص الشكر والتقدير للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واللجان والجهات المختصة في الدول الأعضاء، على جهودها في الإعداد والتحضير للاجتماع، ودورها في دعم مسيرة التنسيق والتعاون الخليجي في مختلف المجالات البلدية.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الأولوية في مسيرة التعاون البلدي الخليجي، من أبرزها تطوير البيئة الحضرية، وكود البناء الخليجي، وتطوير التشريعات وآليات الرقابة البلدية، والتخطيط العمراني الاستراتيجي، وخطة العمل البلدي الخليجي المشترك للأعوام2024-2030، إلى جانب مبادرات المدن الذكية والاستدامة البلدية، وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء.

وخلال الاجتماع أقر الوزراء المعنيون بشؤون البلديات عدداً من القرارات والتوصيات المدرجة على جدول الأعمال، تمهيداً لرفعها إلى المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما ناقشوا عدداً من الموضوعات والمبادرات المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون وتطوير العمل البلدي الخليجي.

وعلى هامش الاجتماع كرّم المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة رئيس الدورة الحالية، بمعية جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الفائزين بالمراكز الخمسة الأولى في الدورة السادسة لجائزة مجلس التعاون في مجال البلديات لعامي 2026-2025، تقديراً لإسهاماتهم المتميزة في تطوير العمل البلدي وتعزيز الممارسات البلدية المبتكرة.

وزارة الإسكان وبنك الإسكان يبرمان اتفاقيات الرعاية البلاتينية مع 7 مؤسسات مصرفية وعقارية لمؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026

تواصل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان استعداداتهما لتنظيم النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، وسط مشاركة واسعة من المؤسسات المصرفية والعقارية، بما يعكس تنامي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم منظومة السكن الاجتماعي، والمساهمة في تطوير الحلول التمويلية والعقارية المبتكرة الموجهة للمواطنين.

وفي هذا الإطار أبرمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان اتفاقيات الرعاية البلاتينية للمؤتمر والمعرض مع بنك البحرين الإسلامي، وبنك البحرين الوطني، وبنك البحرين والكويت، وبيت التمويل الكويتي – البحرين، وخليجي بنك، وشركة ديار المحرق، ومصرف السلام، بما يسهم في إثراء فعاليات النسخة الثانية من المؤتمر والمعرض، وتعزيز ما توفره من فرص لتبادل الخبرات وبناء الشراكات واستعراض أحدث الحلول والخدمات في قطاع السكن الاجتماعي.

وأكدت آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان أهمية الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص في تطوير منظومة السكن الاجتماعي، مشيرةً إلى أن تكامل أدوار المؤسسات المصرفية والمطورين العقاريين يشكل عاملًا أساسيًا في تنويع الخيارات التمويلية والعقارية المتاحة أمام المواطنين، وتطوير حلول أكثر مرونة وكفاءة واستدامة.

وأوضحت أن الشراكات مع المؤسسات المالية والعقارية تأتي امتدادًا لنهج الحكومة في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الإسكانية، والاستفادة من خبراته وإمكاناته في تطوير نماذج وحلول مبتكرة تسهم في تسريع حصول المواطنين على السكن.

وأضافت أن المؤتمر يشكل منصة تجمع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والمطورين العقاريين والخبراء والمختصين محليًا وإقليميًا ودوليًا، لتبادل التجارب والخبرات وبحث فرص جديدة للتعاون، بما يدعم تطوير السياسات والمبادرات الإسكانية ومواكبة أحدث التوجهات في القطاع.

من جانبه، أكد عبدالله طالب مدير عام بنك الإسكان أن مشاركة هذا العدد من المؤسسات المصرفية والعقارية بصفة رعاة بلاتينيين للمؤتمر تعكس مستوى الشراكة المتنامي بين مختلف أطراف المنظومة الإسكانية، مشيرًا إلى أن البنك يواصل العمل على تطوير حلول تمويلية وعقارية أكثر تنوعًا ومرونة، بما يوسع الخيارات المتاحة أمام المواطنين ويسهم في تسريع استفادتهم من الخدمات الإسكانية.

وأضاف أن أهمية المؤتمر تمتد إلى توفير مساحة لبناء شراكات ومبادرات قابلة للتنفيذ بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والمطورين العقاريين، بما يدعم تطوير قطاع السكن الاجتماعي ويواكب احتياجات المستفيدين.

من جانبهم، أكد ممثلو الجهات الداعمة أن إسهامهم في المؤتمر يأتي في إطار تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتطوير الحلول التمويلية والعقارية المبتكرة، بما يدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى توفير خيارات أوسع للمواطنين وتعزيز استدامة قطاع السكن الاجتماعي.

ويتناول المؤتمر عددًا من المحاور المرتبطة بمستقبل السكن الاجتماعي، والشراكات التنموية، والحلول التمويلية، والاستثمار الاجتماعي والاقتصادي المستدام، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتقنيات البناء والتطوير العمراني الحديثة.

كما يتضمن المعرض المصاحب مشاركة المؤسسات المالية والمطورين العقاريين والجهات ذات الصلة، لاستعراض أحدث المشاريع السكنية والحلول التمويلية والخدمات والمنتجات الموجهة للمواطنين.

ويمكن الاطلاع على تفاصيل المؤتمر والمعرض عبر الموقع الإلكتروني للمؤتمر: www.housingsummit.bh.